

الوضع التنافسي للجزائر ضمن تقارير التنافسية الدولية

(قراءة نظرية وتحليلية لمؤشرات التنافسية الدولية)

**The competitive situation of Algeria in international competitiveness reports
(Theoretical and analytical reading of international competitiveness indicators)**

تاريخ قبول النشر: 2019/01/09

تاريخ الاستلام: 2018/11/19

أ.دردور أمال*

طالبة دكتوراه

جامعة تلمسان - الجزائر.

الملخص:

أصبحت التنافسية تحظى باهتمام كبير ليس على مستوى المؤسسات فحسب بل حتى على مستوى الدول باعتبارها أداة لتحقيق النمو المستدام والرفاه الاجتماعي. ولذا كل دولة ملزمة بتحسين قدرتها التنافسية من أجل التأقلم مع بيئة شعارها البقاء للأفضل. ونظرا لأهمية التنافسية قامت العديد من الهيئات الدولية بتحديد مفهومها ومؤشرات وطرق قياسها في اقتصاد ما ومقارنتها مع الاقتصاديات الأخرى واستخدمت نتائج هذه المؤشرات في إعداد تقارير سنوية حول التنافسية الدولية. وقد اتضح من خلال هذه التقارير أن التنافسية لا تربط بما تملكه الدولة من موارد طبيعية ويد عاملة رخيصة بقدر ارتباطها بما تكتسبه من المعرفة والتكنولوجيا والسياسات الرشيدة من قبل الحكومات.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، التنافسية الدولية، تقارير التنافسية الدولية.

Abstract:

Competitiveness has gained considerable attention not only at the institutional level but also at the level of States as an instrument for sustainable growth and social well-being. Each country is therefore obliged to improve its competitiveness in order to adapt to its environment of survival. In view of the importance of competitiveness, many international organisms have defined their concept, indicators and methods of measurement in an economy and compared them with other economies. The results

*E-mail : derd_amel@hotmail.fr

of these indicators were used in the preparation of annual reports on international competitiveness. It has been shown through these reports that competitiveness is not linked to the natural resources and labor of the State as cheap as it is to the knowledge, technology and good policies of governments.

Keywords: competitiveness - International competitiveness - International Competitiveness Reports

JEL classification: F2, F15, F19.

مقدمة:

تكتسب التنافسية أهمية كبيرة لجميع دول العالم كونها تعمل على تعظيم الاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي والتقليل من مخاطره. إذ تقوم بتحليل المقومات الاقتصادية لكل دولة والتي تعكس الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني من أجل مواكبة التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم، فهي وسيلة أساسية لتعزيز قدرة الدول على حجز حصتها في الأسواق العالمية.

فقد أصبحت التنافسية حاجة ملحة للدول من أجل الاندماج السليم في الاقتصاد العالمي على أسس متينة وقوية. لذا تولي لها الحكومات والهيئات الدولية أهمية كبيرة وذلك بإعداد تقارير سنوية تحتوي على مجموعة من المؤشرات وطرق قياسها. والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحسين قدرتها التنافسية من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفع مستوى معيشة أفرادها.

وعليه تهدف الدراسة إلى توضيح النقاط التالية:

- عرض أهم مفاهيم التنافسية ؛
- تقديم مختلف التقارير المتعلقة بالتنافسية ومؤشرات قياسها؛
- تحديد مكانة الجزائر عربيا ضمن بعض تقارير التنافسية الدولية.

ومن هذا المنطلق ستتم الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل في:

ما مكانة تنافسية الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية ضمن بعض تقارير التنافسية الدولية؟

وللإجابة على التساؤل المطروح سوف يتم التطرق للنقاط التالية:

أولاً: مفهوم التنافسية الدولية.

ثانياً: تقارير التنافسية الدولية.

ثالثاً: تحليل الوضع التنافسي للجزائر.

أولاً: مفهوم التنافسية الدولية

يواجه تحديد مفهوم دقيق للتنافسية الدولية العديد من الصعوبات، فهو يتداخل ويتشابك مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول. إلى جانب أن هذا المفهوم ديناميكي يتغير ويتطور باستمرار.⁽¹⁾ لذا فقد أثار تعريف التنافسية خاصة على مستوى الدول اهتمام الهيئات الدولية من أجل إزالة الغموض عن هذا المصطلح، حيث تم استخراج العديد من التعاريف التي يرجع سبب تعددها إلى اختلاف الزاوية التي ترى منها التنافسية.

1. تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF):

"التنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، كذلك عرفها بأنها: مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد."⁽²⁾

2. تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD):

"التنافسية هي مقدرة البلد على توليد القيم المضافة، ومن ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات وبالجاذبية والهجومية (المقدامية)، وبالعملة والاقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق الأهداف. ويربط هذا التعريف تحقيق النمو بمقدرة البلد على إدارة أصوله بطريقة فعالة تسمح له بالتفوق في الأسواق الدولية."⁽³⁾

3. تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:

التنافسية هي "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل."⁽⁴⁾

4. تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):

"التنافسية الدولية هي القدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبياً بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية. كما تعرفها المنظمة في وثيقة أخرى على أنها: القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاومة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي. كما تعرف التنافسية الدولية على أنها: قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية."⁽⁵⁾

5. تعريف المعهد العربي للتخطيط:

يرى المعهد العربي للتخطيط التنافسية الدولية على أنها: "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل اقتصاديات الأجنبية."⁽⁶⁾ وقد ركز التقرير في تحديد هذا المفهوم على التجارة الخارجية

والاستثمارات الأجنبية باعتبارهما أكثر المجالات التي يتجلى فيها تزام الدول فيما بينها. ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن التنافسية على المستوى الكلي تتمثل في قدرة الدولة على استخدام الإجراءات والتدابير المختلفة التي تسمح لها بالتميز عن منافسها ومن تم التفوق عليهم، وهو ما ينعكس على تحسن معيشة أفرادها وذلك لن يتحقق إلا من خلال تحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني.⁽⁷⁾

ثانياً: تقارير التنافسية الدولية

تعدد أوجه وتشابك مفهوم التنافسية دفع العديد من المنظمات والهيئات الدولية إلى إعداد تقارير سنوية حول التنافسية تحتوي على مجموعة من المؤشرات المركبة وطرق قياسها. وعادة ما تتكون هذه المؤشرات من عدد كبير من المؤشرات الأساسية والفرعية.⁽⁸⁾ ومن أهم هذه التقارير:

1. تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية:

منذ بداية التسعينات يصدر المعهد الدولي للتنمية الإدارية بسويسرا تقريراً سنوياً عن حالة التنافسية العالمية ويطلق على هذا التقرير كتاب التنافسية في العالم. ويتضمن هذا الكتاب تقدير وترتيب جهود كل دولة لإنشاء بيئة تساعد على توليد القيمة المضافة بشكل مستديم، ويستند ذلك على مؤشرات عديدة للتنافسية.⁽⁹⁾

وقام المعهد بتطوير العوامل والمؤشرات المعتمدة في تقاريره، حيث في تقرير سنة 1997 كانت تضم ثمانية معايير وهي: هياكل وأداء الاقتصاد الوطني، الصلات مع الخارج (التدويل)، الحكومة، المالية، البنية التحتية، الإدارة، العلم والتقانة، البشر (الموارد البشرية). وفي تقرير 2002 تم تجميع المؤشرات في أربعة عوامل.⁽¹⁰⁾ وتتمثل هذه العوامل في:⁽¹¹⁾

أ. الأداء الاقتصادي: يرتكز على أهمية توافر المنافسة المحلية والعالمية كأحد المقومات الأساسية لتحقيق التنافسية.

ب. كفاءة الحكومة: تتطلب الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هذا إلى جانب تحقيق الاستقرار في السياسات الاقتصادية الكلية وضمان مرونة التكيف والاستجابة للمتغيرات العالمية.

ت. كفاءة بيئة الأعمال: لتحقيق تنافسية الدولة لابد من توفر بيئة أعمال ذات كفاءة والتي تقوم على أساس توفير قطاع مالي متطور ومتكامل مع العالم، إلى جانب توفير العمالة ذات الإنتاجية المرتفعة.

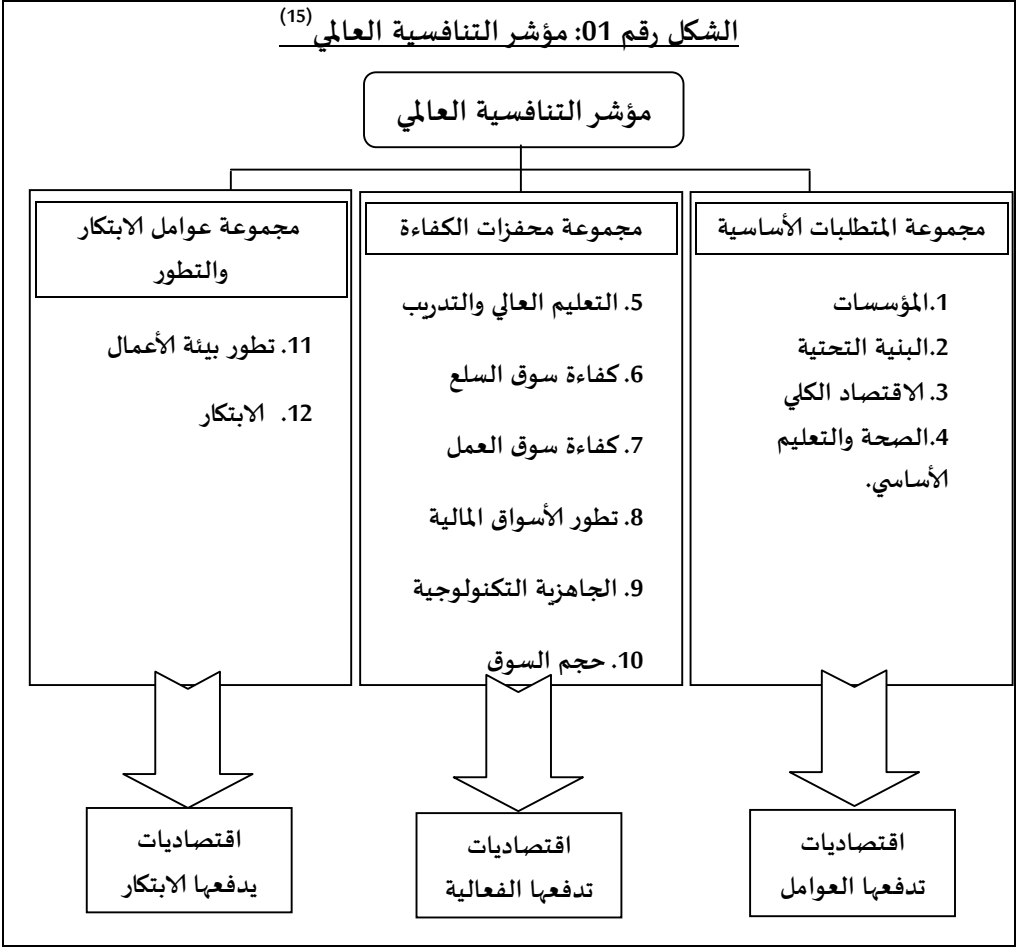
ث. البنية التحتية: توفر البنية التحتية وتشمل البنية المتطورة والتي تضم التكنولوجيا والمعلومات والاستثمار في البحث والتطوير، والموارد البشرية ذات الكفاءة والقادرة على التعامل مع هذه البنية المتطورة.

ويجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير ذو أهمية بالغة، إذ يعتبر كمرجع مهم للدول والمؤسسات العالمية والمستثمرين حول الأداء الاقتصادي لمختلف الدول الخاضعة لتقييم التقرير بما يعزز ثقتهم في اقتصاد الدول، مما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية العالمية.⁽¹²⁾

2. تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي:

يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بجنييف بسويسرا سنويا بدراسة تنافسية الدول والعوامل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية المستدامة وتحقيق الازدهار الاقتصادي. حيث يصدر المنتدى سنويا تقرير التنافسية العالمي والذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام و الخاص في تلك الدول قصد مقارنتها مع مختلف الاقتصاديات الإقليمية والعالمية التي تساعد في رسم السياسات الاقتصادية.⁽¹³⁾

ويرتكز التقرير في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو والتطور الاقتصادي المختلفة حيث يفترض التقرير أن المحركات التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف مراحل النمو وهي: مرحلة اقتصاديات تدفعها العوامل، مرحلة اقتصاديات تدفعها العالمية، ومرحلة اقتصاديات يدفعها الابتكار، حيث تتميز كل مرحلة بمؤشرات خاصة تقيس أداء الدولة اقتصاديا.⁽¹⁴⁾ كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مؤشر التنافسية العالمي⁽¹⁵⁾

من الشكل السابق يتضح أن تقرير التنافسية العالمية اعتمد في قياسه مستوى القدرة التنافسية للدولة على مؤشر مركب يضم ثلاث مجموعات، وهي:⁽¹⁶⁾

المجموعة الأولى: المتطلبات الأساسية

أ. مؤشر المؤسسات: هو عبارة عن البيئة المؤسسية التي توفر النطاق المناسب لتفاعل الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية من أجل إنتاج وزيادة الدخل الوطني ومن تم تعزيز الاقتصاد بصفة عامة، وعليه يعكس هذا المؤشر أداء المؤسسات في القطاعين العام والخاص.

ب. مؤشر البنية التحتية: يعكس هذا المؤشر مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف مناطق الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق التنموية المحلية من جهة وإدماج وإيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكاليف منخفضة من جهة أخرى.

ت. مؤشر الاقتصاد الكلي: يعكس هذا المؤشر أداء الدولة وسياساتها على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ يعد الاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية مهم لبيئة الأعمال ومن تم يلعب دورا

أساسيا في تحقيق القدرة التنافسية للدولة. فالاقتصاد لا يمكن أن يحقق التنمية المستدامة إلا بتوفر الاستقرار في البيئة
 ث. مؤشر الصحة والتعليم الأساسي: يعكس هذا المؤشر الاستثمارات في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية التي تعد من أساسيات الاقتصاد الحديث من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

المجموعة الثانية: محفزات الكفاءة

أ. مؤشر التعليم العالي والتدريب: في ظل العولمة تحتاج الدول إلى قوة عاملة متعلمة ومدربة قادرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة. حيث يقيس هذا المؤشر معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالإضافة إلى تقييم جودة ونوعية التعليم ومخرجاته من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة.

ب. مؤشر كفاءة سوق السلع: يعكس هذا المؤشر مدى توفر المنافسة بين المؤسسات المحلية، بالإضافة إلى دور الدولة في تسهيل وصول السلع والخدمات المحلية إلى الأسواق العالمية لتنافس مثيلاتها من السلع والخدمات العالمية. وتحديد طبيعة الطلب في السوق المحلي ومدى تطور حاجات المستهلكين. وبالتالي وجود سوق قوية في الدولة يمكنها من إنتاج المزيح الصحيح من السلع والخدمات في ظل العرض والطلب.

ت. مؤشر كفاءة سوق العمل: يهتم هذا المؤشر بفعالية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة، وقيم طبيعة أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي. كما يقيس هذا المؤشر مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة.

ث. مؤشر تطور الأسواق المالية: يعكس هذا المؤشر كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى أكثر الاستثمارات إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات المنظمة لتبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين. فالأنظمة المالية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي تلعب دورا مهما في إتاحة الفرصة للمبدعين في تنفيذ أفكارهم الاستثمارية.

ج. مؤشر الجاهزية التكنولوجية: قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي أصبح يعتمد أكثر فأكثر على مدى امتلاكها للجاهزية التكنولوجية، ومدى قدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة التي تم التوصل إليها محليا أو التي تم استيرادها من الخارج.

ح. مؤشر حجم السوق: يؤثر كبير حجم السوق المحلية على الإنتاجية ذلك لأنه يتيح للمؤسسات العمل في بيئة تتميز بوفرات الحجم مما يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية.

المجموعة الثالثة: عوامل الابتكار والتطور

أ. مؤشر تطور بيئة الأعمال: يهتم هذا المؤشر بنوعية بيئة الأعمال ومدى تطور سير الأعمال وطبيعة الاستراتيجيات لدى المؤسسات المحلية ومدى استخدامها أساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة. كما يعكس هذا المؤشر مدى تطور مجتمعات الأعمال المتخصصة في الدولة والتي تلعب دورا أساسيا في تحفيز المقدر على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متطورة نسبيا.

ب. مؤشر الابتكار: يعتبر الابتكار الركيزة الأساسية للوصول إلى الاقتصاد المعرفي المتميز ولخلق إنتاجية مستدامة ذات كفاءة ويعكس البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية عامة أو خاصة، مراكز البحث، توافر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.

3. تقرير المعهد العربي للتخطيط:

منذ عام 2003 يصدر المعهد العربي للتخطيط تقرير دوري لدراسة تنافسية الاقتصادات العربية في الأسواق الدولية. ويمثل تقرير 2012 الإصدار الرابع والأخير في سلسلة تقارير التنافسية العربية. ويستند هذا المعهد لقياس مستوى التنافسية على مؤشر مركب والذي يتكون من مؤشرين فرعيين وهما: مؤشر التنافسية الجارية (يشمل 53 مؤشرا فرعيا) ومؤشر التنافسية الكامنة (يشمل 17 مؤشرا فرعيا)، حيث تتراوح قيم المؤشرات بعد تنميطها بين واحد (الأعلى مستوى للتنافسية) وصفر (الأدنى مستوى للتنافسية).⁽¹⁷⁾ كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم 2: الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية⁽¹⁸⁾

المؤشر المركب الإجمالي للتنافسية العربية (70 مؤشر فرعي)

التنافسية الكامنة

(17 مؤشر فرعي)

الطاقة الابتكارية وتوطين

التقانة (5 مؤشرات)

رأس المال البشري

(8 مؤشرات)

نوعية البنى التحتية

التكنولوجية (4 مؤشرات)

الحاكمية وفعالية

المؤسسات (3 مؤشرات)

البنية التحتية لتوزيع

السلع والخدمات

(7 مؤشرات)

جاذبية الاستثمار الأجنبي

المباشر (8 مؤشرات)

تدخل الحكومة في

الاقتصاد (3 مؤشرات)

تكلفة الأعمال

(7 مؤشرات)

التنافسية الجارية

(فرعي)

الأداء الاقتصادي الكلي

(9 مؤشرات)

بيئة الأعمال والجاذبية

(28 مؤشر)

ديناميكية الأسواق والمنتجات

والتخصص (8 مؤشرات)

الإنتاجية والتكلفة

(8 مؤشرات)

ثالثاً: تحليل الوضع التنافسي للجزائر

1. ترتب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العربية:

الجدول رقم (1) يبين ترتيب الجزائر عربياً ضمن المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية وهذا في آخر تقرير لتنافسية الدول العربية لسنة 2012 الصادر عن المعهد العربي للتخطيط:

البلد	مؤشر التنافسية الجارية	مؤشر التنافسية الكامنة	المؤشر الإجمالي للتنافسية	الترتيب
البحرين	0.58	0.48	0.53	1
الإمارات	0.58	0.47	0.52	2
السعودية	0.52	0.43	0.47	3
قطر	0.53	0.41	0.47	4
الكويت	0.53	0.39	0.46	5
تونس	0.47	0.44	0.45	6
عمان	0.50	0.35	0.43	7
الأردن	0.41	0.43	0.42	8
لبنان	0.39	0.39	0.39	9
ليبيا	0.45	0.29	0.37	10
الجزائر	0.39	0.33	0.36	11
مصر	0.39	0.32	0.36	12
سوريا	0.37	0.31	0.34	13
المغرب	0.40	0.27	0.34	14
السودان	0.31	0.23	0.27	15
موريتانيا	0.34	0.18	0.26	16
اليمن	0.35	0.14	0.25	17

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير التنافسية العربية 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

وتتمثل قيم المؤشرات الأساسية للجزائر ضمن نفس التقرير للتنافسية العربية مع ترتيبها عربيا، والموضحة في الجدول رقم (2):

المؤشر الرئيسي	قيمة المؤشر	ترتيب الجزائر عربيا
التنافسية الجارية	0.39	13
الأداء الاقتصادي الكلي	0.63	3
الحاكمة وفعالية المؤسسات	0.24	13
البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات	0.15	12
جاذبية الاستثمار	0.47	11
تدخل الحكومة في الاقتصاد	0.71	5
تكلفة الأعمال	0.30	15
ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	0.25	16
الإنتاجية والتكلفة	0.40	15
التنافسية الكامنة	0.33	10
الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة	0.16	11
رأس المال البشري	0.48	12
نوعية البنى التحتية التكنولوجية	0.36	8
المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	0.36	11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير التنافسية العربية 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

من خلال الجدول رقم (1) يلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة 11 من بين 17 دولة عربية مدرجة ضمن الدراسة، مما يعني ضعف تنافسيها مقارنة بهذه الدول وهذا لتدني مؤشر تنافسيها الإجمالي. فلم تستطع الجزائر أن ترفع من مؤشر تنافسيها الجارية ولا من مؤشر تنافسيها الكامنة.

أ. مؤشر التنافسية الجارية: يوضح الجدول رقم (2) أن سبب ضعف مؤشر التنافسية الجارية للجزائر حيث تحتل المرتبة 13/17 عربيا يعود إلى تدني كل من مؤشر الإنتاجية والتكلفة ومؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص حيث تحتل مراتب متأخرة جدا المرتبة 15/17 و16/17 عربيا على التوالي وهذا راجع في الأساس إلى ضعف قطاع الصناعة التحويلية. أما مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي فقيمته مرتفعة، حيث احتلت الجزائر المرتبة 3/17 عربيا في

الأداء الاقتصادي الكلي ويعود ذلك لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتسجيل فوائض مالية حسنة في ميزان المدفوعات والموازنة بسبب ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة.

وفيما يخص مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية فهو يستند على جذب الاستثمار وذلك بتهيئة بيئة أعمال مواتية تتميز بالاستقرار والشفافية، وإيجاد مؤسسات فاعلة بالإضافة بنية تحتية أساسية داعمة ومستوى تدخل حكومي معقول وكذلك تدني تكلفة القيام بالأعمال. ومن خلال الجدول يلاحظ أن نتائج هذا المؤشر في الجزائر منخفضة، حيث تحتل المرتبة 17/13، 17/12، 17/11، 17/5، 17/15، 17/15 عربيا في مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات، البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات، جاذبية الاستثمار وتدخل الحكومة في الاقتصاد وتكلفة الأعمال على التوالي.

ب. مؤشر التنافسية الكامنة: تحتل الجزائر المرتبة 17/10 عربيا من حيث مؤشر تنافسيها الكامنة، ويعود سبب تدني هذا المؤشر إلى ضعفها في كل من ميادين الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية والبنى التحتية التكنولوجية ورأس المال البشري والتي تحتاج إلى استثمارات كبيرة ومدة زمنية طويلة حتى تظهر نتائجها في الهياكل والمؤسسات المؤثرة في التنافسية الكامنة، إذ تحتل المرتبة 17/11، 7/8، 17/12، 17/12 عربيا على التوالي (كما هو موضح في الجدول رقم (2)).

2. تقييم الوضع التنافسي للجزائر ضمن تقرير التنافسية العربية:

ويوضح الجدول رقم (3) قيم كل من المؤشرات الأساسية والفرعية للجزائر ضمن مؤشر التنافسية العربية مع توضيح لبعض المؤشرات التي تكتسب فيها نقاط قوة (ق) أو نقاط ضعف (ض):

قيمة المؤشر	المؤشرات	ميزان التنافسية
0.63	1. مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي	ق
0.15	2. مؤشر البنية التحتية لتوزيع السلع والخدمات	ض
0.71	3. مؤشر تدخل الحكومة في الاقتصاد	ض
0.45	4. مؤشر جاذبية الاستثمار	ض
0.48	5. مؤشر رأس المال البشري	ض
0.25	6. مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	ض
0.40	7. مؤشر الإنتاجية والتكلفة	ض
0.24	8. مؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات	ض
0.30	9. مؤشر تكلفة الأعمال:	ض
0.16	10. مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية:	ض
0.36	11. مؤشر البنية التحتية التكنولوجية:	ض

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص.ص: 134-

135.

مما سبق يلاحظ أن تنافسية الجزائر ضعيفة جدا مقارنة بالدول العربية، لذا لا بد لها من العمل لتحسين تنافسيتها في بيئة شديدة التنافس وذلك بأخذ الإجراءات اللازمة لرفع المؤشرات الضعيفة وضمان استمرارية المؤشرات القوية.

3. ترتيب تنافسية الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمية:

مازالت الجزائر تعاني من ضعف تنافسيتها، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3) المتضمن ترتيبها عالميا وعربيا وفق آخر تقرير للتنافسية العالمية (2016-2017) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

الدول	الترتيب	
	عالميا	عربيا
الإمارات العربية المتحدة	16	1
قطر	18	2
السعودية	29	3
الكويت	38	4
البحرين	48	5
الأردن	63	6
عمان	66	7
المغرب	70	8
الجزائر	87	9
تونس	95	10
لبنان	101	11
مصر	115	12
موريتانيا	137	13
اليمن	138	14

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

World Economic Forum, the global competitiveness report (2016-2017).

يلاحظ من الجدول السابق أنه في آخر تقرير للتنافسية العالمية (2016-2017) تحتل الجزائر المرتبة 87 عالميا من بين 138 دولة والمرتبة 9 عربيا من بين 14 دولة عربية، مما يدل على ضعف تنافسيتها سواء على المستوى العالمي أو حتى على المستوى العربي وهذا لعدم قدرتها

على الاستجابة السريعة للتغيرات في السوق المحلي والعالمي. ويعود ذلك إلى ضعف الاقتصاد الوطني بصفة عامة و القطاع التصديري على وجه الخصوص.

خاتمة:

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح من الضروري على مختلف الدول العمل على تطوير قدرتها التنافسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ورفع المستوى المعيشة لأفرادها.

والجزائر من الدول ذات القدرة التنافسية الضعيفة ليس على المستوى العالمي فقط وإنما حتى على المستوى العربي، وهذا ما تم ملاحظته عند تحليل مؤشرات قدرتها التنافسية في تقرير التنافسية العربية وتقدير التنافسية العالمية. لذا لا بد لها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين قدرتها التنافسية خصوصا وهي مقبلة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وبالتالي الانفتاح على الأسواق الدولية حيث تزداد شدة المنافسة.

لذا يمكن حصر أهم نتائج الدراسة وأهم الاقتراحات في النقاط التالية:

- يعتبر قطاع الصناعات التحويلية ذو أهمية كبيرة في تكوين وتنويع وتطوير القدرات التنافسية إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ضعيفة جدا، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود للارتقاء بهذا القطاع؛
- تشكل صادرات الصناعة التحويلية السبب الرئيسي لضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري، لذا لا بد من توسيع قطاع الصناعات التحويلية الموجه للصادرات؛
- يعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية من أحد التحديات التي تواجه الدول النامية وذلك لما لها من دور في نقل التقنية والخبرات وفتح الأسواق الخارجية. لذا لجذب هذه الاستثمارات لا بد للجزائر من العمل على تهيئة بيئة أعمال مواتمة تتميز بالاستقرار والشفافية وتطوير القطاع المالي وإيجاد مؤسسات فاعلة إلى جانب توفير بنية تحتية أساسية داعمة ورأس المال البشري وتدخل حكومي معقول؛
- لا بد على الجزائر من الاستثمار في مجال البنية التحتية التقنية ودعم نقل التقنية وتوطينها إلى جانب تنمية رأس المال البشري.

الهوامش والمراجع:

- (1) طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية، سلسلة أوراق العمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص:4.(بالتصرف)
- (2) كمال رزيق، قاسي ياسين، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 09-08 مارس 2005، ص: 325.
- (3) تقرير التنافسية العربية 2003، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 21.
- (4) طارق نوير، مرجع سبق ذكره، ص: 5.
- (5) نوري منير، تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف - الجزائر، جوان 2006، ص: 23.
- (6) تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سبق ذكره، ص: 26.
- (7) زغداد أحمد، المنافسة-التنافسية والبدائل الإستراتيجية، دار جريل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، الطبعة الأولى، ص: 26.(بالتصرف)
- (8) تقرير التنافسية العربية 2003، مرجع سبق ذكره، ص: 26.(بالتصرف)
- (9) نيفين حسين شمت، التنافسية الدولية وتأثيراتها على التجارة العربية والعالمية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2010، ص: 70.(بالتصرف)
- (10) محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، السنة الثانية، ديسمبر 2003، ص 22.(بالتصرف)
- (11) خيارى زهية، شاوي شافية، القدرة التنافسية للصناعة التحويلية: دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 09-08 نوفمبر 2010، ص: 8.(بالتصرف)
- (12) مصطفى أحمد حامد رضوان، التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2011، الطبعة الأولى، ص: 60.(بالتصرف)

⁽¹³⁾ زاوي الحبيب، سعر الصرف ومؤشرات قياس التنافسية-حالة الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 08-09 نوفمبر 2010، ص: 6.

⁽¹⁴⁾ زاوي الحبيب، نفس المرجع السابق، ص: 6. (بالتصرف)

⁽¹⁵⁾ **Source:** World Economic Forum , the global competitiveness report 2016-2017, p: 5.

⁽¹⁶⁾ فريق التنافسية الأردني، ملخص عن تقرير التنافسية العالمي 2010-2011، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن، ص: 10. (بالتصرف)

⁽¹⁷⁾ تقرير التنافسية العربية 2012، مرجع سبق ذكره، ص: 13. (بالتصرف)

⁽¹⁸⁾ تقرير التنافسية العربية 2012، نفس المرجع السابق، ص: 25